حـــوار

بقلم : أحمد طلعت

شـاهـد مـن أهـلهـا..!!

عندما يتحدث المعارضون عن الفساد تسارع الحكومة وكتابها باتهام المعارضين بالتجنى على الحقيقة وبانهم يعارضون لمجرد المعارضة وكثيرا ما تحاول الحكومة ان تسطح الامور فتعلن أن الفساد موجود فى كل بلاد العالم أو (تتباهى) بانها لاتتستر على الفساد وانما هى تتبع المفسدين وتقدمهم الى المحاكمة.

والحكومة تتصور أنها بذلك قد قدمت ردا (مقنعا) على اتهامات المعارضة ، فمادام الفساد موجودا فى كل بلاد العالم فلماذا لايكون موجودا عندنا ، ومادامت الحكومة تقدم المفسدين الى المحاكمة فانها تكون قد أدت واجبها ، وليس لأحد أن يتهمها بالفساد أو بالتقصير..!!

ولقد سبق ان كشفنا هذه (المغالطة) وقلنا أن هناك فارقا بين الفساد فى الدول الاخرى كاستثناء من قاعدة عامة ، وبين الفساد عندنا الذى امتد الى مرافق كثيرة فى الدولة حتى اقترب من أن يكون قاعدة عامة فى كل المرافق الحكومية ومؤسسات القطاع العام. كما قلنا بان دور الحكومة ليس هو (فقط) ملاحقة الفساد وتقديم اصحابه الى المحاكمة، وانما الدور الاساسى للحكومات هو وضع القوانين والانظمة التى لاتسمح بانتشار الفساد ، وأن يضرب كل مسئول فى الحكومة المثل على النقاء والطهارة ، حتى يعود الفساد الى (حجمه) الطبيعى ، ويصبح استثناء من قاعدة عامة كبقية المجتمعات المتحضرة.

فاذا اضفنا الى ذلك ان معظم وقائع الفساد التى تم الكشف عنها حتى الآن قد ثبت فيها تورط مسئولين كبار، اختارتهم الحكومة ووضعتهم فى مناصبهم الكبيرة لمجرد انهم من اتباعها ومحاسيبها ، امكننا أن نتبين بوضوح سوء الاختيار ومسئولية الحكومة عن تصرفات من اختارتهم.

والواقعة التى سنتعرض لها اليوم منقولة عن جريدة(قومية) فهى ليست منقولة عن صحيفة معارضة أو كتب عنها كاتب معارض ، فقد نشرت جريدة الاهرام يوم ١٥ فبراير الماضى خبرا بعنوان (كوبرى بلبيس انهار بعد عام من الافتتاح ومضت ٥ سنوات دون أن يتم الاصلاح) وقالت الجريدة فى تفاصيل الخبر منقولا بالحرف الواحد عن جريدة الاهرام: رغم مرور ٥ سنوات على انهيار كوبرى بلبيس العلوى مازال يمثل مهزلة ومأساة فى ذات الوقت ولم يحدد مسئول فى الدولة نهاية له ٠ وقد بدأت قصة هذا الكوبرى عندما طرحت عملية انشائه فى مناقصة عامة بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٨٠ ورست العملية على شركة النيل العامة للطرق والكبارى التابعة لوزارة النقل والمواصلات ..وصدر لها امر الاسناد فى ٢٤ مايو ١٩٨١ .. وتم تسليم الكوبرى وتشغيله اول فبراير ١٩٨٨.. وقد اخطر جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان بحدوث انهيار الركائز المحورية باماكن مختلفة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ وتوقف المرور عليه نتيجة الانهيار فى الجزء المفصلى.. وحتى لاتتعطل وسائل النقل التى تربط مابين المحافظات القاهرة والقناة ومحافظات الشرقية والوجه البحرى ،والتى يمثل كوبرى بلبيس العلوى حلقة الوصل بينها ..فقد تولت القوات المسلحة كما يقول محمد البطريق عضو المجلس الشعبى لمحافظة الشرقية اقامة ٢ كوبرى عائمين فوق ترعة الاسماعيلية واستخدامهما وسيلة للانتقال بدلا من الكوبرى مقابل ٢٠ الفا و٦٠٠ جنيه قيمة ايجارية شهريا للكبارى العائمة يتحمل سدادها جهاز التعمير.. وقد أثيرت مشكلة كوبرى بلبيس فى اجتماعات المجلس المحلى للمحافظة وحددت على ضوئها مواعيد للانتهاء من الاصلاح والتحقيق مع المسئولين.. وبعد مرور ٥ سنوات على انهيار الكوبرى لايزال الحال على ما هو عليه.

ويقول اللواء طارق الجندى عضو مجلس الشعب وامين الحزب الوطنى بالشرقية لقد تقدمت بسؤال لوزير التعمير والمجتمعات الجديدة عن اسباب انهيار كوبرى بلبيس بعد عام من تشغليه والذى تكلف اكثر من ١٠ملايين جنيه وما اتخذته الوزارة من اجراءات لاصلاحه.. وكانت الاجابة ان الشركة المنفذة للكوبرى قد كلفت باجراء اعمال الاصلاح فى ٢٩ مايو ١٩٩٢ ولعدم جديتها رغم تكرار استعجالها فقد تم تكليف شركة مقاولات اخرى للقيام بعملية اصلاح الكوبرى وقد اعد برنامج زمنى لهذا الغرض حيث ان الاصلاح يحتاج الى ضرورة استيراد ركائز جديدة لهذا الكوبرى ويضيف اللواء طارق الجندى عضو مجلس الشعب وامين الحزب الوطنى بالمحافظة ان الموضوع احيل الى لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب وقد طالبت بإحالته للنيابة العامة.. ومازال التحقيق مستمرا.. ولم يتم الاصلاح حتى الان.

الى هذا ينتهى ما نشرته جريدة الاهرام (القومية) وهو ليس فى حاجة الى تعليق من المعارضين الذين يعارضون لمجرد المعارضة..!!

هامش: ليس هناك ظالم صغير الا وهو يحتمى فى ظالم اكبر منه..!!